

برعاية وزير المالية ومشاركة رؤساء وقيادات إدارات الشراكة من الأمم المتحدة في مايو المقبل

انطلاق مؤتمر الكويت الثالث بين القطاعين تحت شعار "مشروعات الشراكة.. انطلاقا واعدة في العهد الجديد"

أسماء الموسى: هيئة "مشروعات الشراكة" تقوم بدور كبير لتفعيل توجهات الحكومة في هذا المجال

تحقيق تطلعات المواطنين نحو "كويت جديدة" تواكب التطورات العالمية بميدان الاستثمار وتطوير الخدمات العامة



أسماء محمد الموسى



د. خالد مهدي



د. يوسف بدر السلمان



وزيرة المالية نورة الفصام

بشكل ملموس في نمو الاقتصاد الوطني. وأضاف الدكتور مهدي قائلا: "سيشكل المؤتمر فرصة استثنائية لتعزيز وتعميق العلاقات مع هذه الكفاءات والخبرات لتصبح منصة دائمة للتباحث والدراسة والتبادل المستمر، فالمؤتمر بحد ذاته محطة، إلا أن الشراكة مسار طويل الأمد يتطلب منا جميعا العناية والمتابعة المعنية بمشروعات التطوير المستمر".

يقام المؤتمر بمشاركة وحضور مؤسسات القطاع العام والخاص والجهات الرقابية المعنية بمشروعات الشراكة، ويتولى الدكتور خالد مهدي رئاسة اللجنة العليا بالمؤتمر. وتمثل مجموعة الباقوت والفوزان القانونية وشريكها لكسيس تكسيس الشريك العلمي للمؤتمر، وتؤدي شركة رزان لتنظيم وإدارة المعارض والمؤتمرات توفير الخدمات التنظيمية واللوجستية للمؤتمر.

بدر السلمان : دور رئيسي للاتحاد وأعضائه في تنفيذ مشروعات التنمية بدولة الكويت

د. خالد مهدي: المؤتمر يمثل فرصة ثمينة للاستفادة من الكفاءات والخبرات لتصبح منصة دائمة للتباحث والدراسة والتبادل المستمر

الدوليين والإقليميين، مؤكداً أن مشاركتهم سيكون لها أثر إيجابي كبير في نقل الخبرات والتجارب الناجحة إلى نظرائهم في دولة الكويت. وأكد رئيس اللجنة العليا لمؤتمر الشراكة الثالث الدكتور خالد مهدي، أن انعقاد المؤتمر يمثل فرصة ثمينة للاستفادة من أفضل الكفاءات والخبرات العالمية والإقليمية والمحلية، مشيراً إلى أن اللجنة بذلت جهوداً كبيرة خلال مرحلة التحضير لاستقطاب شخصيات مؤثرة تستطيع المساهمة بفعالية في طرح ومناقشة القضايا الحيوية، وتقديم الحلول والإجابات المطلوبة لدفع مشروعات الشراكة في دولة الكويت نحو مرحلة جديدة تسهم

كما تقدم السلमान بجزيل الشكر والتقدير إلى معالي المهندسة نورة سليمان سالم الفصام، وزير المالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ورئيس اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على رعايتها الكريمة للمؤتمر، كما وجه شكره وامتنانه إلى كافة الشركات والمؤسسات الراعية. كما رغب بالجهات الداعمة ممثلة في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، معرباً عن شكره للجهات الحكومية المشاركة، وأخيراً رغب بضيوف دولة الكويت من الخبراء والمختصين

أعلى المعايير والممارسات العالمية. وفي هذا الإطار، تسعى باستمرار إلى الارتقاء بمستوى الشركات الهندسية والاستشارية الكويتية المنضوية تحت مظلة الاتحاد، بما يتيح لها المنافسة على المستوى الدولي مع أعرق المؤسسات العالمية المتخصصة. وأضاف السلمان: " لقد حرصنا في الاتحاد على أن يضم المؤتمر نخبة من الخبرات الدولية والإقليمية والمحلية، وأن يتضمن برنامجه الإطلاع على أفضل الممارسات والمعايير والتجارب العملية، بما يساهم في مواجهة التحديات والصعوبات المحفلة بالحل المناسب".

المتبعة، وقد أكدت على حرص الهيئة على الالتزام بتطبيق تلك المعايير لما تمثله من ضمانات للنجاح هذا من جانب، ومن جانب آخر تأكيد الثقة بالفرص الاستثمارية الواعدة التي توفرها دولة الكويت من خلال مشروعات الشراكة. من جانبه، أكد رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والصور الاستشارية الكويتية، المهندس بدر السلمان، على أهمية انعقاد المؤتمر قائلا: "يقوم اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية بدور حيوي ومحوري في تمكين القطاع الخاص الكويتي وتعزيز قدراته وإمكانياته في تنفيذ المشاريع التنموية والكبرى في الدولة وفق

من المشاركة بتطوير الاقتصاد المحلي والبنية التحتية للدولة وكذلك تحسين مستوى الخدمات العامة وتحقيق تطلعات المواطنين نحو كويت جديدة تواكب التطورات العالمية بمجال الاستثمار وتطوير الخدمات العامة". وأضافت الموسى أن من أهم ما يميز هذا المؤتمر هو حضور كوكبة من أصحاب الخبرات الدولية والإقليمية من الدول الصديقة والشقيقة ومن دولة الكويت أيضاً مما يشكل منصة علمية رفيعة المستوى، وقادرة أن تسهم في رفع مستوى الوعي بأهمية تطبيق نظام الشراكة والآلية الإجرائية لتفعيل هذا النظام ومواكبة أفضل المعايير العالمية

قفزة نوعية قامت بها هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بناء على توجهات الحكومة الكويتية للجهات الحكومية بتنفيذ مشروعاتها التنموية والكبرى من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من خبرة القطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبدور الهيئة أساسي في تمكين الجهات الحكومية والقواعد والتشريعات الخاصة بأنظمة الشراكة المعمول بها بدولة الكويت وأفضل الممارسات العالمية. ومن خلال المؤتمر يتبين النوجه الحكومي الجاد في تمكين القطاع الخاص

يقام "مؤتمر الكويت الثالث للشراكة بين القطاعين العام والخاص"، برعاية المهندسة نورة الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ورئيسة اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خلال الفترة من 18 إلى 19 مايو 2025 بفندق الجميرا - قاعة بدرية.

جاء ذلك في بيان صحفي صدر عن المهندس بدر السلمان رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية "الكويتية"، الذي أشار أيضاً إلى أن المؤتمر يقام تحت شعار "مشروعات الشراكة: انطلاقا واعدة في العهد الجديد".

في هذا السياق أوضحت مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بالتكليف، السيدة أسماء الموسى، أن مؤتمر الكويت للشراكة بين القطاعين العام والخاص بدوره الخالصة "يتزامن مع

يتميز بانخفاض التكاليف المتعلقة به بفضل عدم وجود رسوم الاشتراك

"KIB Invest" تطلق صندوق أسواق النقد بالدينار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية



جمال البراك

إلى إدارة الصندوق، أشار البراك أن الهيئة الإدارية تضم خبراء متخصصين هدفهم تحقيق قيمة مضافة ملتزمة بأعلى معايير الحوكمة والالتزام الرقابي. كما أضاف أنه يسعدنا طرح المزيد من المنتجات الاستثمارية المتنوعة بمختلف العوائد المستهدفة والمخاطر المدروسة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة بشكل عام".

السمحاء. يعكس الصندوق سعينا لتحقيق التوافق بين العملاء واهدافهم الاستثمارية من خلال توفير منتجات مدروسة المخاطر متاحة لشرائح مختلفة من المستثمرين أصحاب رأس المال المنخفض والمتنوع حيث تم تحديد الاشتراك بالصندوق بمبالغ تعتبر منخفضة للعملاء العاديين وكذلك العملاء المحترفين بطبيعتهم. اما بالنسبة

للوصول الى أموالهم من خلال خيار السيولة الأسبوعي "الاسترداد الأسبوعي" مما يمنحهم تحكما أكثر وأسهل في أموالهم المستثمرة بشكل عام. بالإضافة الى السعي لتحقيق عوائد تنافسية، يتميز الصندوق بانخفاض التكاليف المتعلقة به بفضل عدم وجود رسوم الاشتراك والاسترداد مما يعزز صافي العوائد للعملاء والمستثمرين من خلال تقديم قيمة مضافة عموما. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة KIB Invest، جمال البراك: "يسرنا إعلان إطلاق صندوق الدولي انفسست لأسواق النقد بالدينار الكويتي، الذي يعد خطوة بارزة تعزز مكانتنا كشريك استثماري موثوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

اعلنت شركة الدولي انفسست للاستثمار KIB Invest، الذراع الاستثماري التابع لبنك الكويت الدولي KIB، عن إطلاق منتج استثماري جديد "صندوق الدولي انفسست الإسلامي لأسواق النقد بالدينار الكويتي" الذي يعد من أوائل المنتجات والحلول المراد تقديمها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. بخصيص استراتيجية الاستثمار، تم تأسيس الصندوق من قبل KIB Invest لخدمة المستثمرين والعملاء مستهدفين خيار استثماري منخفض المخاطر مدعوما بسيولة دورية وذلك من خلال الاستثمار بأدوات إسلامية متخصصة بأسواق النقد تتسم بسيولة عالية على المدى القصير والمتوسط. علاوة على ذلك يوفر الصندوق للمستثمرين مرونة

المقام في الجزائر "عن بعد" والكويت تستضيف الدورة المقبلة

«هيئة أسواق المال» تشارك في الاجتماع السنوي

19 لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية



ثامر نبيل النصف

يوسف بوزنادة: الحفاظ على استقرار وتطوير الأسواق المالية في ظل المتغيرات المستمرة

السنوي للاتحاد للعام 2024 لاعتماده، ومذكرة الأمانة العامة بخصوص القواعد الاسترشادية لإصدار الصكوك الإسلامية في أسواق المال العربية، ومذكرة الأمانة بخصوص دراسة تعامل شركات الخدمات المالية بأسواق رأس المال العربية مع البورصات الأجنبية، ومذكرة الأمانة حول تسهيل متطلبات استيفاء عميلك في المؤسسة المالية المصرفية، وكذلك حول تعزيز التعاون في

شاركت هيئة أسواق المال الخميس الماضي في أعمال الاجتماع السنوي التاسع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، المقام في الجزائر (عن بعد)، حيث مثل جانب الهيئة ثامر نبيل النصف - عضو مجلس المفوضين، وبمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب الأمانة العامة للاتحاد.

استهل الاجتماع بكلمة ليوسف بوزنادة - رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجزائر، مرحباً فيها بممثلي الدول الأعضاء والأمين العام لسعادة جليل طريف، مؤكداً على أهمية هذا الاجتماع الدوري لتبادل الخبرات و الآراء بما يسهم بالحفاظ على استقرار وتطوير الأسواق المالية في ظل المتغيرات المستمرة، من ثم استعرض مجلس الاتحاد التقرير

مجالات التكنولوجيا المالية والمخاطر السيبرانية لأعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. كما ناقش الاجتماع موضوع النظر باعتماد تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية 2024، وتشكيل فريق عمل اعداد الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام 2026-2030، واستعرض

دراسة تعزيز الشمول المالي في أسواق رأس المال العربية، وتطرق كذلك إلى الخطة التدريبية لاتحاد للعام الحالي، بالإضافة إلى اعتماد برنامج عمل الاتحاد لعام 2025. واختتم الاجتماع بتحديد دولة الكويت كمكان انعقاد الدورة القادمة لمجلس الاتحاد، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد يبلغ 16 دولة